قليل من النقاط فوق الحروف

إن مواجهة الأزمات بكثير من الصراحة والوضوح هو أمر أساسي للمعالجة وتوفير قدرة الخروج من الأزمة، أما الحدود الصحية للصراحة فهي حدود الحفاظ على المستقبل، وتدعيم إمكانيات المسيرة المستقبلية، والعمل المشترك، وفرص القواسم المشتركة، والإلتزام بالأولويات الأساسية.

ونحن بأحداث غزة نواجه مفترقاً جارحاً واعمق مما يترآى، نتنازع فيه تحديد المسؤوليات وتحميلها وتبادل الاتهامات، ونغرق في الدوامة، وربما نقع في المربع الذي يناسب الإحتلال تماماً لعدة اعوام قادمة.

وقبل مواجهة سؤال ما العمل، فان علينا أن نقف على الاقل وقفة حقيقة مع الذات نضع فيها بعض النقاط على الحروف وليس كل النقاط، وهنا أريد أن أقف عند بعض الاسئلة والملاحظات:

أولاً:- المناخ السياسي المحيط بهذه الأحداث واتجاهات الرياح، حيث يكتنف هذا المناخ مشروع حراك سياسي كاذب تجاه حقوقنا، بينما تستثمر القوى المضادة هذا الحراك في الإطارين الإقليمي والدولي لتنفيذ أو تغذية برامجها.

ففي ظل الوضع الذي دخل مرحلة إنعدام قدرة الضغط نتيجة لعدة عوامل للإدارة الأمريكية، والذي يحول دون ممارسة ضغط حقيقي على كيان الإحتلال، ومنذ لقاء الرباعية الدولية الذي تزامن تقريباً مع اللقاء الثلاثي بين الوزيرة رايس والاخ أبو مازن ورئيس وزراء كيان الإحتلال أولمرت، وهما اللقاءان اللذان خرجا خاليا الوفاض كان لا بد من إدراك أنه قد تم استنفاد إمكانية تقدم حقيقي في الإطار الجوهري للحقوق الوطنية الفلسطينية فيما تبقى من عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش، وهو ما يعني أن هناك عامين بدون هذا التقدم، وإضافة إلى ذلك وفي أحسن الفروض فإن الإدارة القادمة سوف لن تتمكن من فعل الكثير في أول عامين لها، وهو ما يعني أن هناك أربعة أعوام على الاقل بدون تقدم سياسي، وهو ما تطرق له أولمرت عندما تحدث عن خمسة

أعوام.

من الطبيعي أن ظاهر الحركة السياسية للولايات المتحدة ولكيان الإحتلال لن يكون من مصالحها الإقرار بما يؤكد هذا الاستنتاج أو حتى الانطباع لأن ذلك لن يساعدهما، إن ما يجري من تمايزات بين موقف كل من الوزيرة رايس من جانب والسادة ديك تشيني نائب الرئيس واليوت ابرامز لا يكفي لدحض هذا الاستنتاج وإنما يؤكده، حتى لو تم اللجوء لتحريك لجنة بيكر-ها ميلتون كما يتوقع البعض، وإضافة إلى ذلك فإن واقع ضعف الأطراف المختلفة لا يمكن أن يؤدي إلى توقع قرارات ثقيلة على كواهلهم، وهو ما يعني ان حقيقة الأمر هو الدخول في فراغ سياسي من حيث القضايا الجوهرية للشعب الفلسطيني، إلا أنه من الطبيعي- وكما تم التطرق- ومن الضرورة ونتيجة لعدة حسابات وعوامل مؤثرة ستتم تغطية هذا الفراغ بتحرك سياسي تلوح منه مظاهر آفاق بدون آفاق، وذلك بهدف :

- ترويض الأطراف الفلسطينية ودفعها إلى مربعات أدنى.

- استثمار الوقت من قبل الإحتلال للاستمرار في تغييرات الأمر الواقع على الارض، لأن الوقت غير محايد فهو لمن يستثمره، وذلك لارساء ملامح مخطط الإحتلال للمراحل اللاحقة.

- احراز تنازلات من الجانب العربي.

- توفير الغطاء والمناخات لضرورات التحرك في الخارطة الإقليمية، وهو امر تلوح منه المخاطر الكبرى.

من المعلوم أن بعض الأطراف الدولية كفت عن المطالبة بتعديل المبادرة العربية أو نأت عن ذلك، ولكنها وضعت نظرية الآلية وتفعيل المبادرة، وهنا يكمن الشيطان، حيث يجري العمل لأن تنطوي عملية التفعيل على خطوات من التطبيع قبل نيل الحقوق العربية و الفلسطينية، وكذلك إحراز تنازلات عربية في إتجاهات أخرى وخاصة إتجاه قضية اللاجئين والتوطين.

إن الإنخراط فيما يمكن تسميته طبخة بحص يكتظ بالمخاطر، ومن المفهوم أن تجنب

الوقوع فيه محفوف بالمخاطر نظراً لمدى نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة على الأطراف العربية وانعدام استخدام هذه الأطراف لأي من الاوراق الممكنة. في إطار ذلك فإن كيان الإحتلال يسعى لتحقيق دفع الأطراف الفلسطينية إلى المربعات الادنى، وإلى المربعات التي تناسبه وتناسب مشاريعه، كما يسعى لإستثمار الوقت بتغييرات الأمر الواقع بحيث يتجنب إستحقاق الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وأيه حقوق فلسطينية أخرى، وهو في هذا الإطار يسعى إلى نوع من الهدنة الطويلة الأمد، والحلول المؤقتة، وفصل الضفة عن القطاع وشطب القدس.

لقد بلغ التجاذب بين الإحتلال وبين أطراف في الادارة الأمريكية حول مدى التقدم السياسي نقطة ضرورة التحديد عبر لقاء رئيس وزرائه مع الرئيس الأمريكي جورج بوش مؤخراً.

في إطار هذا المناخ المحيط بالمحور الفلسطيني، وفي إطار مناخ لعوامل إقليمية أخرى وأوضاع ساخنة في محاور أخرى وقبل لقاء بوش- أولمرت بأيام قليلة وقعت أحداث غزة لتشكل عاملاً مواتياً لكيان الإحتلال استراتيجياً.

فليس من الصعب رؤية تقاطع قائم بين جناح تشيني ابرامز، وبعض المواقع الإقليمية وكيان الإحتلال لعدم تمكين المشروع الوطني الفلسطسني من المضي قدماً لتجسيد الاستقلال.

ثانياً:- ليس من المستبعد ان تكون حركة حماس قد وقعت في شرك لا تدرك كل تداعياته، ولكن العبرة بالنتائج، لم تكن جميع القوى أو الأطراف اوحتى الاشخاص في مواقع الموافقة على السياسات الرسمية الفلسطينية سواء في اوسلو أو قبلها وبعدها، ولكن كان يجري الالتزام ببعض المبادئ، اولها أن المعنيين تجنبوا ايقاع الأذى والضرر من حيث أرادوا التغيير أو الاصلاح وتغليب مواقفهم وقناعاتهم، والثاني أنهم كانوا دائماً يعطون الفرص في المراحل التي كان من الممكن أن تسفر عن نيل خطوة من الخطوات للطرف الوطني الفلسطيني، ويمتنعون عن الاعاقة حتى وهم يدركون أن الأفق غالباً ما ينطوي على سراب.

كان لا بد من إسقاط الذرائع وكشف حقيقة أوراق العدو وتغليب التناقض الرئيسي على التناقضات الثانوية أو الداخلية وهو الاهم لأن تقدم التناقضات الداخلية في ظل

مواجهات خارجية حادة هو امر شديد المخاطر إلى الحد القاتل غالباً، لا بد من الأخذ بعين الإعتبار أن الإحتلال يجثم ويتغلغل في مناخنا، وأنه إذا كان بإمكاننا أن نفتح جراحنا في هذا المناخ بأيدينا، فليس بأيدينا وحدنا نستطيع أن نغلق هذه الجراح، ليس بإمكاننا أن نمنع تسرب الإحتلال عبر هذه الجراح وعبر عوامله الكامنة والظاهرة، حكم هذا القانون مواقفنا طيلة سنوات الإنتفاضة وقبلها، وفي كل فترات التحدي الخارجي الصعب في تاريخ ثورتنا.

لا يمكن القول أن مسيرتنا لم تكن تصطدم بعوائق متتالية ومستمرة من قبل الإحتلال، ولكن هذا الوجود المستمر لمثل هذه العوائق هو ما كان يفرض علينا استمرار التركيز في أمر وحدتنا وضبط الإيقاع في أدائنا، أو على الأقل عدم الوقوع في التناقضات الداخلية الحادة، لقد انزلقت حماس في فخ كبير نصب لها ولفتح وللمشروع الوطني ولقضية فلسطين.

إن الإحتلال هو المستفيد الأول مما وقع في غزة، وهو الذي خلق كل مناخاته. لقد كان توقيتاً وأسلوباً خاطئين تماماً لما قامت به حركة حماس. لقد وقعت أحداث غزة في منطقة التقاطع زمنياً وموضوعياً بين برامج مختلفة في النطاق الدولي والإقليمي - وهنا فإنني لا أحدد الأمر في سوريا وإيران- جميعها تتعارض بدرجة من الدرجات مع المشروع الوطني الفلسطيني والقرار الوطني المستقل. بقي درس أساسي ينبغي أن نتوقف عنده بعمق وتفكير وهو أن من قانون الفتن والحروب الأهلية وجود حلقات متطرفة بسبب الإرتباط بالعدو أو باسباب أخرى مثل المشاريع المحيطة المعارضة تكمن في مفاصل طرفي الصراع ولا تقتصر على طرف واحد، وبالتأكيد فإن ذلك قد يعني وجود نوع من انواع التكامل في لحظة ما حتى من خلال التناقض.

ثالثا:- ما من شك ان واقع حركة فتح الداخلي قد اعتورته الكثير من السلبيات التنظيمية وسلبيات الأداء، وان هناك بعض العناصر أو الأعضاء الذين يلقون تأييداً خارجياً، وقد كان هذا التأييد في نطاق مواجهة قوة الوطنية الفلسطينية في فتح أساساً، ما تزال حركة فتح تمثل الثقل الأساسي للوطنية الفلسطينية الخلاقة أو بشكل أكثر تحديداً القادرة على السير بالمشروع الوطني ضمن تعقيدات المسيرة و وعورتها بالحد الأدنى من التوازن الذي يمكن أن يؤدي إلى مردود له معنى.

وهنا لا بد من التوقف أمام مفاصل متتالية كان القصد منها أن تمنى الحركة بالاخفاق وأن لا تتمكن من إحراز نجاح لمسيرتها الوطنية، وتقع هذه المفاصل قبل وبعد مفصل رحيل الشهيد ياسر عرفات وما أعتور المسيرة بعده من محاولات ضاغطة للهبوط بالسقف السياسي أو تفريغ فتح من روحها الوطنية أو تغيير بنيتها الوطنية.

هناك الكثير من الإجراءات التي أضرت بفتح إضافة إلى إضرار سوء الأداء، وقد نالت هذه الإجراءات من دورها وقوتها، وهنا تبرز بعض الاسئلة مثل السؤال عن مدى الضرر الذي لحق بدور الحركة وقوتها عبر إدارة مفاصل العملية الانتخابية للإنتخابات التشريعية، وطريقة إجراء الإنتخابات التمهيدية، وبروز قائمتين وطريقة توحيد القائمتين وإقصاء بعض الأسماء وفرض بعض الأسماء الأخرى، والتطاحن الذي ترك على عواهنه في الدوائر.

وكذلك تطبيق قانون التقاعد وإقصاء شريحة كبيرة من المناضلين القدامى من ذوي التجربة والإنتماء، والأخطاء في إدارة الحياة التنظيمية للحركة عبر الممارسة وكافة قرارات التعاطي مع الواقع التنظيمي للحركة.

كذلك التجفيف المالي للحركة وسقوط كل ثقل الحصار المالي بعد الإنتخابات التشريعية على كاهل أبناءها وكاهل الشعب الفلسطيني بالدرجة الأولى، وغيرها.

لا بد من التوقف أمام مساهمة وسائل الإعلام والتقارير والتصريحات من مصادر كيان الإحتلال والولايات المتحدة الأمريكية في إضعاف حركة فتح انتخابياً من خلال الإعلان عن تأييد هذه الحركة وإدعاءات إرسال الأموال الكاذبة لها عشية الإنتخابات، وبموازاة ذلك كان يجري العمل والطلب لتغيير فتح وإنهاء دورها وتغيير بنيتها واستبدال مفاهيم التحرر الوطني.

لقد فشلت محاولات التغيير في فتح، وبرز ذلك الفشل من خلال كل تجاذبات هذه المفاصل، وعندما سقط سيناريو التغيير والسيطرة من خلاله على الشرعية تم اللجوء إلى خلط الاوراق.

لقد غذت تجاذبات هذه المفاصل فرص الوصول إلى الأحداث والنتائج الخطيرة في غزة، وخاصة من خلال بروز بعض الأفراد ومحاولة فرضهم عناوين أو مشاريع بدائل بشكل قسري.

وعلى الرغم من كل ما جرى على سطح الأحداث ما زالت فتح مستعصية على النيل من حقيقتها الوطنية، وهو ما يدل على قوة روحها وقوة مقاومة بنيتها الوطنية لرياح عاتية تعصف من كل اتجاه.

رابعاً: - لا بد من إدراك أن جوهر الأهداف المعادية من وراء كل ما يجري هو: ضرب الوطنية الفلسطينية وتقويض فكرتها، وإنهاء التجسيد السياسي لها وفي مقدمة ذلك تغيير منظمة التحرير الفلسطينية وإنهائها. ويبرز في هذا الإطار هدف إنهاء فتح وتغيير طبيعتها وطابعها وبينتها الوطنية التي ما زالت تمثل الثقل الأساسي للوطنية الفلسطينية. ومن المؤكد أن كلمات التحرير الوطني الفلسطيني قد أصبحت كلمات معاكسة للرياح العاتية التي تعصف بواقعنا القومي والإقليمي من عدة إتجاهات.

كذلك لا يقل خطورة هدف إنهاء المقاومة المشروعة وخطها وسياستها وكل وسائلها المجدية. تتعرض فكرة المقاومة، والإنتفاضة كذلك، لكثير من النقد والمعارضة نتيجة لأجواء من الإخفاق، حيث تنمو في هذه الأجواء والصعوبات المرافقة لها نزعات إدانة المقاومة أو الإنتفاضة وإلقاء المسؤوليات ضدها وعليها، وهو أمر في الحقيقة يتجاوب مع جوهر الهدف الذي يسعى له الإحتلال باحباط وزعزعة الثقة بالطريق المجدي لنيل الحرية والكرامة والإستقلال.

وهنا يمكن التوقف عند السؤال عن الإنتفاضة، وهل فشلت؟ وهل تتحمل المسؤولية فيما آلت إليه الأمور من عودة دخول قوات الإحتلال إلى بعض المناطق التي خرجت منها وما أقدمت عليه من قتل وتدمير وتخريب وحصار؟ إن التقييم الدقيق للانتفاضة الاخيرة يؤكد أن خط الإنتفاضة لم يفشل وان عوامل الاخفاق تعود في حقيقة الأمر إلى السلبيات التي تم الوقوع فيها اثناء الإنتفاضة وإلى تعقيدات العامل الموضوعي.

كان جوهر الخلاف مع باراك يتركز حول ثلاث قضايا: الأولى الحدود من خلال التناقض بين مقولتين هل الأراضي في الضفة الغربية محتلة أم متنازع عليها، والثانية مفهوم السيادة الوطنية الفلسطينية، والثالثة موضوع تأجيل الاتفاق حول قضيتي القدس واللاجئين لأكثر من خمسة عشر عاماً وهو ما يعني تجاوزهما في حقيقة الأمر.

لقد أسفرت الإنتفاضة ضمن مناخات إقليمية عن اضطرار الولايات المتحدة لإعلان رؤية الرئيس بوش، والتي تحولت إلى قرارات لدى الرباعية الدولية، ثم قرارات في

الأمم المتحدة، والتي تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة منذ عام 1967 في غضون ثلاثة أعوام. وهو ما يعني أن المقاومة حققت السقف السياسي دولياً، وذلك إضافة إلى الإنسحاب اللاحق من قطاع غزة. لكن لا بد من التوقف عند ثلاثة عوامل نجمت عنها كل التعقيدات اللاحقة في وجه تجسيد نتائج الإنتفاضة المباركة، الأول وهو مقاومة شارون الشرسة والثاني تأثيرات وتداعيات سلبيات الإنتفاضة، والثالث مدى سلبية العاملين العربي والدولي.

وبدون أي شك فإن انطلاقة الإنتفاضة التي كانت خياراً اجبارياً رداً على التصعيد الذي مارسه الإحتلال وشارون بالذات، لم تكن تتوقع مدى ضعف المحيط القومي و وقوفه في دعمها عند حدود لم يتجاوزها، ولا مدى سلبية التحولات الدولية في عهد جورج بوش وخاصةً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد فوجئت مسيرة الإنتفاضة بهذا المدى، ولكن ذلك لا يعفي من مسؤولية الوقوع في ثلاث سلبيات اساسية هي :

أ- كان أهم شروط الإنتفاضة والإستمرار فيها الحفاظ على التفهم الدولي وهو العامل المؤثر لكف يد الإحتلال عن التمادي أو تجاوز خطوط الموقف الدولي بما ينطوي على تدمير الحالة الفلسطينية. وهنا لا بد أن نقف عند ضرورة الإلتزام بحدود المقاومة المشروعة التي لا تستهدف المدنيين الأبرياء أساساً، لأن تجاوز هذه الحدود قد أضر بقضيتنا، على الرغم أنه لا يوازي شيئاً من تجاوزات الإحتلال في إطار الجرائم السافرة بحق المدنيين والمواطنين الفلسطينيين، ذلك لأن العامل الدولي يستسهل الوقوف ضدنا.

ب- عدم ضبط الإيقاع الفلسطيني إذ لم يتم التنسيق والتكامل في الأداء بين العمل السياسي والمقاومة المشروعة ولم يتم كما ذكر الالتزام بحدود المقاومة المشروعة، وكانت توقيتات بعض العمليات الكبيرة ذات الطابع الدموي مجافية تماماً للحساب السياسي وللاستثمار السياسي. لقد تكررت التوقيتات الخاطئة والضارة التي كانت تعفي كيان الإحتلال أما من دفع استحقاق أو من الإحراج الدولي، وأصبح ذلك التكرار بمثابة الأمر المقصود.

ج- الفوضى وانعدام السيطرة على الفعاليات المسلحة وعلى المسلحين واطلاق الحبل على عواهنه، وتكفي الاشارة ان ما تم من صرف الذخائر في اطلاق النار

الاستعراضي يفوق كل ما تم اطلاقه خارج ذلك الاستعراض بما لايقارن. لقد استنفذت الذخائر تماماً قبل التقدم الحقيقي لقوات الإحتلال لاجتياح المدن وعندما اجتاحت بعض المناطق غالباً ما وجدت اسلحة قليلة بلا عتاد أو بعتاد لا يذكر. هنا تكمن اسباب بعض الاخفاقات وليس مبدأ المقاومة المشروعة أو الإنتفاضة، ويجب ان يسجل ان كل العمليات التي التزمت بقانون الإنتفاضة أو المقاومة المشروعة هي عمليات تستحق الاحترام وسجلت النتائج النوعية المغايرة.

هناك فارق بين أن يكون الموقف ضد المقاومة المشروعة أو ضد الإنتفاضة وبين أن يكون ضد سلبيات المقاومة والإنتفاضة، لأن الثاني يعزز المقاومة والكفاح ويغذي عناصرهما الإيجابية بينما يقوم الأول بمعارضتهما والعمل ضدهما و إدانتهما. إن شعباً يدين كفاحه من أجل الحرية لا يستحق الحرية. وبإختصار ففي إطار هذه الأهداف المذكورة وهي ضرب الوطنية الفلسطينية وتغيير طبيعة وطابع فتح وإنهائها وإنهاء دورها وإنهاء طريق المقاومة المشروعة فإن الهدف الكامن هو إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني الذي ينطوي على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس، لأن هذا المشروع يجسد نقيض الكينونة الإحتلالية تاريخياً من ناحية، ولأنه أداة وقف التمدد التاريخي للغزوة الصهيونية من ناحية أخرى، ولأن فيه فرص استراتيجية من خلال الحفاظ على الذات ديموغرافياً و ثقافياً وتجسيداً للوطنية الفلسطينية المرتبطة بعمقها العضوي والحضاري العربي الاسلامي.

وبإختصار فإن المطلوب هو تصفية قضية فلسطين.

خامساً:- في إطار النتائج القائمة والأحداث ومعادلة موازين القوى والاتجاهات الدولية والإقليمية، وكل ما يمكن تسميته من عناصر الجانب الموضوعي، فقد أصبح الإتجاه الأساسي للعمل هو الإتجاه الذاتي على أساس النهوض وليس على أساس التدمير أو المغامرة أو التحرك الأعمى. وتتلخص محاور العمل الأساسية وآفاقها في المرحلة التي تعيش ما يمكن أن يسمى طبخة بحص وليس فيها بوادر حقيقية لتقدم سوى ما يمكن أن يرشح في إطار العوامل الحياتية فيما يلي :-

1. لا بد أن تنهض حركة فتح بصفتها الثقل الأساسي للوطنية الفلسطينية،

وبصفتها أكثر من يمثل الطريق المجدي، لأنها تنتهج خط التوازن الدقيق بين الثوابت الوطنية الفلسطينية الأساسية وبين الممكن الموضوعي والدولي.

لا بد لفتح أن تنظف ذاتها وأن تتخلص من شوائبها وأن تحرر شرعيتها من عناصر العجز والعقم وأن تنهج نهجاً تنظيمياً جديداً، وأن تلبي استحقاق التطور وتحافظ على ثوابت وجوهر فكرتها. وهنا لا بد لهذا الحجم الوطني الضخم من بنية فتح أن يركز مجهودات موحدة في لحظة واحدة باتجاه هذا المفصل لأنه يواجه خطين :
الأول العجز الذي يمسك بزمام الشرعية والثاني وهو الخط غير المؤتمن على المسيرة الذي يمسك بزمام الامكانيات.
لقد بلغت الامور دركاً لا يمكن المرور عليه في مثل هذا التنابذ على الفضائيات والمشاركة في برامج هدفها الاساءة للحركة والقيام بردود فعل اكثر سوءاً. إن مرتكز القوة في فتح هو الحجم الوطني الضخم الذي لا يمكن إنجاز مهام النهوض الأساسية بدون قيامه بدوره.

وخاصة وأننا ضمن مناخات تجعل طرق التغيير المعتادة مغلقة، فالتغيير يمكن أن يتم إما خارج نطاق الشرعية بفرض الأمر الواقع أو عبر القنوات الشرعية، ومن الواضح أن القنوات الشرعية وخاصة المؤتمر العام هي قنوات بعيدة المنال، وأن الطريق خارج الشرعية محفوف بمناخ محيط وهو الإحتلال، والذي يجعل الولوج لمثل هذا الطريق يؤدي إلى خدمة الأسوأ وخدمة الإحتلال. بدون تغييرات جوهرية ومعمقة بالاتجاه الايجابي فإن فتح ستواجه جداراً مسدوداً قد يؤدي إلى العزلة والتشظي والانهيار. لا بد لفتح من أن تعود لشعبها وجماهير شعبها تقر بالأخطاء وتتوجه باخلاص لتجاوزها لأن فتح بفكرتها وروحها هي الأكثر إستجابة لحاجة الشعب الفلسطني الأساسية وهي الوطنية الفلسطينية، ولأنها تملك من تراث الكفاح والنضال والتضحيات رصيداً حياً في قلوب الفلسطينيين والأمة بأسرها.

2- سنجد أنفسنا جميعاً أمام ضرورات العودة إلى الشعب وأمام صيغه ضمن شروط واعتبارات تمنع المحاذير والنتائج الخاطئة للحوار الوطني لأنه ليس من سبيل آخر يمكن أن يؤدي إلى اغلاق الجرح أمام استثماره من قبل الإحتلال والخصوم، وأن يتم

هذا الحوار على أساس الالتزام بالشرعية وعدم فرض نتائج اللجوء إلى القوة لكي لا يتم تكريس نهج اللجوء إلى القوة والعنف والقتل في العلاقات الداخلية الوطنية.

3- استرداد وحدة جناحي الوطن الضفة والقطاع لأن هذه الوحدة هي الأساس الأول لإمكانية تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني وعدم إلغاء أو إحتواء الكيانية السياسية للشعب الفلسطيني.

4- وبموازاة إستمرار العمل من أجل تحقيق تقدم سياسي وجوهري بدون الوقوع في المحاذير أو شرك الأعداء والخصوم، يجب ملء المرحلة التي لا يتم فيها تقدم سياسي أو من غير المتوقع ان يتم فيها مثل هذا التقدم باستراتيجية الصمود و الحفاظ على الذات في مواجهة التناقض الرئيسي ضمن ثلاثة أهداف:

أ- الحفاظ على الذات بمعناها الديموغرافي والثقافي والاجتماعي وصون الوجود فوق تراب الوطن.

ب- عدم تبديد الأوراق المتبقية في أيدينا.

ج- العمل لإسترداد أوراق القوة التي فقدناها، لا بد من تغيير المعادلة القائمة بأبعادها الإقليمية والذاتية لأنها معادلة صعبة علينا.

5- وفي موازاة كل ذلك الإستمرار في مواجهة اجراءات الإحتلال ومقاومتها وأن تكون القدس في المقدمة وأن يجري العمل لكل الاحتمالات.

إن تعنت الإحتلال وتجنبه للإستحقاقات الجوهرية ينذر بموجة قادمة. كل ذلك يحتاج إلى خطط وبرامج ومحاور عمل وتفاصيل تضعها الاطر وفقاً لسياسة مدروسة تؤدي إلى المردود المطلوب وتستثمر الممكن بالحد الاقصى.

علينا جميعاً أن نقف أمام ذاتنا في هذه المرحلة الصعبة والخطرة إلى أبعد الحدود بصدق وبدون مواربة وأن نحسم أمرنا فليس أمامنا إلا قدر واحد وهو الحرية والكرامة والإستقلال بكل معانيها.

تموز 2007